مجلس الشورى

لمحة تاريخية

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

مجلس الشورى

ح مجلس الشورى، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجلس الشورى – إدارة المطبوعات والنشر بالإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي

مجلس الشورى لمحة تاريخية. / مجلس الشورى- الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي

- الرياض ١٤٣٥هـ

١٦ص ؛ ٢١سم

ردمك : ١ - ٤٤ - ٦٣٠ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١- السعودية، مجلس الشورى – تاريخ أ. العنوان

ديوي ٥٣١، ٣٢٨ ١٤٣٥/ ٣١٥٢

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣١٥٢

ردمك: ١-٤٤-٦٣٠-٩٩٦٠-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -يرحمه الله-

مقدمة

الشورى مبدأ إسلامي، يستمد مشروعيته من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وهى منهاج مرتبط بالشريعة الإسلامية، كما هى قاعدة عميقة الجذور، واسعة النطاق في نفوس الأفراد، وفي كيان المجتمع المسلم.

وتعرف الشورى بأنها: تبادل الآراء، ووجهات النظر في قضية من القضايا، أو موضوع من الموضوعات، واختبارها من أصحاب الرأي والخبرة، وصولاً إلى الصواب، وأفضل الآراء، من أجل تحقيق أحسن النتائج، فهى آراء تتولد من خلاصة فكر وتجربة، وجهد وبحث، ودراسة، وعلم وخبرة، وذلك فى إطار يتمشى مع الشريعة ولا يخالف الكتاب والسنة.

والشورى، صورة من صور المشاركة في الحكم، تستمد جذورها من أصول الدين وجذوره، وهي من أهم المبادئ الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام.

الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-

والشورى في الإسلام ليست خاصة بنظام الحكم ولكنها تطرق كل الميادين والمستويات ولاسيما الاجتماعية منها، وهي سمة من سمات المسلمين.

وللشورى أهمية كبري في أي تنظيم كان، أو أي جماعة من الجماعات، وعليها ترتكز الدولة المسلمة التي تنشد لرعاياها الأمن والاستقرار، وهكذا نجد الشورى من المفاهيم التي رسخت جذورها في المجتمع الإسلامي، وأصبحت تميز نظام الحكم في الإسلام.

إن المتتبع لتاريخ الحكم في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها يجد أنه قام على منهج الشورى، الذى استمر دون انقطاع منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -يرحمه الله- حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وتعد تجربة الشورى في المملكة تجربة ثرية في مراحل تطورها، وفي ممارستها وما شهدته من نقلات تطويرية عبر تاريخها لتتواكب مع مستجدات العصر والمتغيرات الداخلية والخارجية، حيث مرت الشورى بمراحل عدة منذ دخول الملك عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- مكة المكرمة عام ١٣٤٣ هـ إبان توحيد المملكة، حيث دعا آنذاك إلى الشورى، وجعلها ركيزة أساسية في حكمه، تثبيتاً لأمر المشاورة وفق الأسس الشرعية، وهي أساس لدولة إسلامية، دستورها الكتاب والسنة.

الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-

المرحلة الأولى :

المجلس الأهلي لعام ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٤ م

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في ١٣٤٣/٥/٢٤ هـ الموافق ١٩٢٤/١٢/٢٠م أطلق عليه المجلس الأهلي الشوري، ويضم في عضويته (١٢) عضواً، ولما كان بناء الدولى لم يكتمل بعد، فقد أوكل إلى هذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر.

المرحلة الثانية :

المجلس الأهلي الشوري لعام ١٣٤٣ هـ / ١٩٢٥ م

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨ هـ الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة وعددها (١٢) حارة، على أن يكون في عضويته اثنان من العلماء، وواحد من التجار، من أعيان البلد. جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً من سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣هـ الموافق ١٩٢٥/٨/٢م.

ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذى تأسس فيما بعد.

الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-

المرحلة الثالثة :

مجلس الشورى لعام ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦م

في ١٣٤٥/٢/٢١هـ الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م صدرت موافقة الملك عبدالعزيز على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنه ما يتعلق بمجلس الشورى حيث تمت تسميته بمجلس الشورى بدلاً من الاسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضائه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية سنة واحدة.

المرحلة الرابعة :

مجلس الشورى لعام ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م

بعد يومين من حل المجلس السابق، أي في ١٣٤٦/١/٩ هـ الموافق ١٩٢٧/٧/٨م، صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهو الخاص بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، حيث صدر في خمس عشرة مادة، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة، أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها، يكون اثنان منهم من أهل نجد. على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة.

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشوري في عهد الملك عبدالعزيز، وقد افتتح الملك عبدالعزيز دورته الأولى في ١٣٤٦/١/١٤هـ الموافق ١٩٢٧/٧/١٣م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ الموافق ١٩٢٧/٧/١٧م.

المرحلة الخامسة:

مجلس الشورى لعام ١٣٤٧ هـ ١٩٢٨م

اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في هذا العام نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، وهي :

تم زيادة العدد الذي يتألف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء، كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس.

وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده اثنتين في الأسبوع.

وقد صدر لاحقاً -بعد إدخال بعض التعديلات- نظام معدل للمجلس تحت اسم: "النظام الداخلي لمجلس الشورى"، في أربع وعشرين مادة.

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل، وظل يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها، ولكن مجلس الشورى ظل يواصل جلساته ويستعرض ما يحال إليه وفق نظامه، وإن لم يكن بالمستوى الذى كان عليه من قبل.

المرحلة السادسة :

استمر مجلس الشورى يعقد جلساته وفق نظامه الصادر عام ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨م حتى عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م وفي عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، صدر النظام الجديد الحالي لمجلس الشورى، الذى يمثل نقلة تطويرية للمجلس تتواكب مع المستجدات، وتطلعات القيادة والمواطنين.

حيث جاء النظام الجديد في (٣٠) مادة، واللائحة الداخلية لمجلس الشورى في (٣٤) مادة، تشمل اختصاصات الهيئة العامة، ورئيس المجلس، ونائبه، والأمين العام، والجلسات، واللجان، والتصويت، وإصدار القرارات.

كما صدرت لائحة أخرى توضح حقوق أعضاء المجلس وواجباتهم، وقواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس، وقواعد التحقيق والمحاكمة لعضو المجلس وإجراءاتها، وهى أمور لم ترد في النظام القديم.

ومجلس الشورى لا يختلف عن البرلمان في العالم الحديث في نظامه، ولائحته الداخلية، وقواعده التنظيمية، وهو من منظور نيابي يمارس صلاحيات تشريعية ورقابية.

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-

إعادة تكوين مجلس الشوري

إن الشـورى في المملكة العربية السـعودية في صـورتها الجديدة جهاز لإشـراك المواطن بشـكل مباشر في إدارة سياسـات وطنـه، والتخطيط لها، ومتابعة أداء مؤسسـاتها. ففي مجلس الشـورى تُحقق تعددية الـرأي، والحرية في الطرح، والتقدم البناء، والارتباط بالموضوعات المطروحة المتصلة بالأمة، والمجتمع، وذلك من خلال ممارسته لمهامه وواجباتـه بكل صـراحة في الطـرح، وقوة في العرض، وموضـعية في النقاش، واستهداف المصلحة العليا للوطن والمواطن.

وما من شك في أن صدور نظام مجلس الشورى في صـورته الجديدة (الصادرة في عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، يمثل نقلة تطويرية تتواكب مع المسـتجدات وتطلعـات القيادة، والمواطـن، مع اسـتمرار السـعي إلى مزيد من التطوير والتحديث حسـب متطلبات كل مرحلة ومتغيرات الوقائع.

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-

وهنـاك جهـود بـارزة بُذلت في وضـع قواعد عمل المجلس واللجان، تنظم التفاصيل الإجرائية والتنظيمية كافة، بما يكفل معالجة الموضـوعات المطروحة بشـمولية، وبما ينظم نشاطات الدولة، ومطالب المجتمع.

وهكذا، ومـن خلال اسـتعراض النظام الأساسـي للحكم، فإن نظام مجلس الشـورى يسـتمد إطـاره الشـرعي وقوتـه مـن الكتاب والسنة، وإطاره النظامي من النظام الأساس للحكم الصادر في عام ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م .

حيث نصـت المادة الثامنة من النظام الأساسـي للحكم على: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

كما نصـت المادة الثامنة والستون من النظام نفسه على: «ينشأ مجلس للشورى ويبين نظامه وطريقة تكوينه وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه ...».

أوضـحت هاتـان المادتـان أهمية الشـورى في إدارة هـذه البلاد، وتركتـا طريقة تكوين المجلس وممارسـته لاختصاصاته لنظامه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله-

أما السلطات الأساسية في الدولة كما وردت في المادة الرابعة والأربعين من النظام الأساس للحكم، فإنها تتكون من السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية (التشريعية) ومجلس الشورى منوطة به مهمة السلطة التنظيمية ويشاركه في هذه السلطة مجلس الوزراء، وذلك وفق ما نصت عليه المادة السابعة والستون من النظام الأساس للحكم، كما أعطت المادة الثامنة والستون الملك حق حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه، وهو حق متعارف على ممارسته من قبل رؤساء الدول وفق دستور كل دولة.

وقد صدر نظام مجلس الشورى في ثلاثين مادة حددت مهامه، وطريقة تكوينه، أما كيفية ممارسته لاختصاصاته فقد تركها النظام للائحة الداخلية وهو ما تعرفت عليه المجالس البرلمانية، وتتكون اللائحة الداخلية لمجلس الشورى من أربع وثلاثين مادة.

وحيث إن الشورى في الإسلام ربانية المصدر، والشريعة الإسلامية لم تحدد

وسـيلة معينة لتحقيقها، فإن المادة الأولى من نظام مجلس الشـورى تؤكد على الأخذ بالمشـاورة وأهميتها وفق الكتاب الكريم، واقتداءً برسـول الله صـلي الله عليه وسلم في مشاورة أصـحابه، على أن يُنشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به مع واجب الحفاظ على روابط الأخوة والتعاون.

والغاية هي تحقيق الشـورى دون الالتزام بأنموذج معين، كما أن المُطبق في المملكة العربية السـعودية، هو أحد النماذج المختلفة المطبقة في العالم الإسلامي.

رؤساء مجالس الشورى ونوابهم ١٣٤٦ - ١٤٣٧ هـ

١- المجلس الشورى الأهلي لعام ١٣٤٣ هـ عبد القادر الشيبي، رئيساً .

٢- المجلس الشورى الأهلي لعام ١٣٤٤ هـ محمد المرزوقي، رئيساً ، عبد القادر الشيبي، نائب الرئيس.

٣- المجلس الشوري الأهلي لعام ١٣٤٥ هـ الأمير فيصل بن عبد العزيز، رئيساً، استمر هذا المجلس حتى ١٣٤٦/١/٧هـ.

٤- مجالس الشورى لعام (١٣٤٦ هـ - ١٤٠٠ هـ) :

أ- عام ١٣٤٦ هـ الموافق ١٩٢٧م، الأمير فيصل بن عبد العزيز، رئيساً للمجلس.

ب- عام ١٣٤٧ هـ الموافق ١٩٢٨م - ١٩٢٩م، عبد الله الفضل النائب الأول، وصالح شطا، النائب الثاني.

ت- عام ١٣٥١هـ الموافق من ١٩٣٢م - ١٩٣٣م، عبد الله الفضل النائب الأول، والشريف شرف رضا، النائب الثاني.

ث- عام ١٣٥٣ هـ الموافق من ١٩٣٤م - ١٩٣٥م، عبد الله الفضل، النائب الأول، وعبد الله الشيبي، النائب الثاني.

ج- عام ١٣٥٥ هـ الموافق ١٩٣٦م - ١٩٣٧م ، عبد الله الفضل، النائب الأول، وصالح شطا، النائب الثاني.

ح- عام ١٣٦٩ هـ الموافق من ١٩٤٩م - ١٩٥٠م، صالح شطا النائب الأول، وعبدالله الشيبي، النائب الثاني.

خ- عام ١٣٧٠ هـ الموافق ١٩٥٠م - ١٩٥١م، عبد الله الشيبي، وزيراً مفوضاً، نائباً ثانياً.

د- عام ١٣٧١ هـ الموافق ١٩٥١م - ١٩٥٢م، الشريف شرف رضا، النائب الأول، وأحمد الغزاوي، النائب الثاني.

ذ- عام ١٣٧٣ هـ الموافق ١٩٥٣م - ١٩٥٤م، أحمد الغزاوي، النائب الثاني.

ر- عام ١٣٧٤هـ الموافق من ١٩٥٤م - ١٩٥٥م، أحمد الغزاوي، وزيراً مفوضاً، نائباً للرئيس.

ز- عام ١٣٨٤ هـ الموافق من ١٩٦٤م - ١٩٦٥م، تولى الملك فيصل مقاليد الحكم، واستمرت رئاسته للمجلس، مع إسناده مهمة إدارة شؤون المجلس وترؤس جلساته إلى نوابه.

ع- عام ١٤٠٠ هـ - ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨٠م - ١٩٨١م، صادق عبد الله دحلان، نائباً للرئيس.

٥- مجلس الشورى الحديث الدورة الأولى والثانية، معالي الشيخ/ محمد بن إبراهيم بن جبير رئيساً، معالي الدكتور/ عبد الله بن عمر نصيف، نائباً للرئيس.

٦- استمرت رئاسة معالي الشيخ/ محمد بن إبراهيم بن جبير لمجلس الشورى في دورته الثالثة، وتم تعيين معالي السيد/ بكري بن صالح بن شطا نائباً للرئيس، وذلك بتاريخ ١٤٢٢/٣/٣هـ.

٧- توفي الشيخ محمد بن جبير بتاريخ ١٤٢٢/١١/١٠هـ الموافق ٢٠٠٢/١/٢٤م، وتم تعيين معالي الشيخ الدكتور/ صالح بن عبد الله بن حميد رئيساً بتاريخ ١٤٢٢/١١/٢٤ هـ مع استمرار معالي السيد/ بكري بن صالح شطا نائباً للرئيس.

٨- تعيين معالي الدكتور/ صالح بن سعود العلي، وكيلاً لرئيس المجلس في ١٤٢٤/١٠/٢هـ ثم مساعداً لرئيس المجلس في ١٤٢٦/٣/٣هـ حتى ١٤٢٨/٣/٦هـ.

٩- تعيين معالي المهندس/ محمود بن عبد الله طيبة، نائباً لرئيس مجلس الشورى في الدورة الرابعة بتاريخ ١٤٢٦/٣/٣هـ وكانت وفاته -يرحمه الله - في ١٤٢٩/٧/١٣هـ.

١٠- تعيين معالي الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله البراك، مساعداً لرئيس المجلس اعتباراً من ١٤٢٨/٤/٢٩هـ.

١١- تعيين معالي الدكتور/ بندر بن محمد حمزة حجار، نائباً لرئيس المجلس اعتباراً من ١٤٢٩/١٠/٢٥هـ.

١٢- صدر أمر ملكي في ١٤٣٠/٣/٣هـ بتعيين معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً للمجلس.

١٣- تعيين معالي الدكتور/ محمد بن أمين الجفري نائباً لرئيس المجلس اعتباراً من ١٤٣٣/١/١٨ هـ.

١٤- تعيين معالي الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد مساعداً لرئيس المجلس اعتباراً من ١٤٣٣/١/١٨ هـ حتى ١٤٣٦/٢/١٦هـ .

١٥- استمرت رئاسة معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً للمجلس في دورته السادسة التي بدأت في ١٤٣٤/٣/٣هـ.

١٦- تعيين معالي الدكتور/ يحيى بن عبد الله الصمعان مساعداً لرئيس المجلس اعتباراً من ١٤٣٦/٤/٩ هـ.

رؤساء مجالس الشورى ونوابهم ١٣٤٦ - ١٤٣٧ هـ

الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

عبد الله الفضل
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

صالح شطا
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

عبد الله الشيبي
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

أحمد الغزاوي
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

صادق دحلان
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

محمد بن جبير
- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

د. عبد الله نصيف

بكري شطا

د. صالح بن حميد

م. محمود طيبة
- رَحِمَهُ اللَّهُ -

د. صالح آل علي

د. عبد الله آل الشيخ

د. بندر حجار

د. عبد الرحمن البراك

د. محمد بن أمين الجفري

د. فهاد بن معتاد الحمد

د. يحيى بن عبدالله الصمعان

الأمناء العامون ١٤١٤هـ - ١٤٣٧هـ

١- معالي الدكتور/ حمود بن عبد العزيز البدر، الأمين العام للمجلس، اعتباراً من ١٤١٤/١٢/٢٦هـ - ١٤٢٦/٣/٢هـ.

٢- معالي الدكتور/ صالح بن عبد الله المالك، الأمين العام للمجلس، اعتباراً من ١٤٢٦/٣/٣هـ حتى وفاته - رحمه الله- في ١٤٢٩/٥/٢٢ هـ.

٣- معالي الدكتور/ محمد بن عبد الله الغامدي، الأمين العام للمجلس، اعتباراً من ١٤٢٩/٦/١٨ هـ.

٤- معالي الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، الأمين العام للمجلس، اعتباراً من ١٤٣٣/٦/٢٥ هـ.

د. حمود البدر

د. صالح المالك
- رَحِمَهُ اللَّهُ -

د. محمد الغامدي

د. محمد بن عبد الله آل عمرو

مع تحيات إدارة المطبوعات والنشر
بالإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى
ص.ب ٦٣٣٩٣ الرياض ١١٥١٦
هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٨٢١٦٦٦
فاكس ٠٠٩٦٦١١٤٨٠٦٩١٥
الموقع الإلكتروني **www.shura.gov.sa**
البريد الإلكتروني **webmaster@shura.gov.sa**